



أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية في مصر

د. أمنية حلمي

ورقة عمل رقم (١٠١)

إبريل ٢٠٠٥

تتقدم الباحثة بالشكر للسيدة منى غندر على مساعدتها القيمة التي ساهمت في إنجاز هذا العمل. كما تتوجه بالشكر إلى د. أحمد جلال (المركز المصري للدراسات الاقتصادية) على ملاحظاته المفيدة للغاية. وتتنطبق التحفظات المعتادة على هذه الدراسة.

ملخص

تستخدم هذه الدراسة تحليل التوازن الجزئي لتقدير أثر جهود تحرير التجارة التي قامت بها الحكومة المصرية في عام ٢٠٠٤ على الإيرادات الحكومية، ومحاكاة الأثر المتوقع لمزيد من تحرير التجارة على هذه الإيرادات. ويأخذ هذا التحليل في الاعتبار التعديلات في هيكل التعريفات الجمركية وكذلك المرونة السعرية للطلب على الواردات.

وتخلص الورقة إلى أنه على الرغم من أن الجهود الأخيرة لتحرير التجارة سوف تؤدي إلى تناقص الإيرادات الحكومية في الأجل القصير، إلا أن الزيادة المتوقعة في الواردات نتيجة لانخفاض أسعارها سوف تساعد على الحد من هذا التناقص. كما أظهرت نتائج المحاكاة أن المزيد من التخفيضات الجمركية، على غرار الدول النامية الأكثر انفتاحاً على التجارة الدولية، يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإيرادات كنتيجة لتوسع الطلب على الواردات وتحفيز النشاط الاقتصادي.

Abstract

This paper uses a partial equilibrium model to estimate the revenue impact of the 2004 trade liberalization effort in Egypt. It further simulates the likely impact on revenue if the government were to pursue further trade liberalization. The analysis takes into account both the change in the tariff structure as well as the price elasticity of import demand.

The study concludes that the recent trade liberalization is likely to reduce government revenue in the short run, albeit modestly due to the expected increase in imports in response to lower prices. As for the simulation results, the analysis indicates that additional tariff reductions along the lines of more liberal developing countries can be designed in such a way as to make it revenue-enhancing.

١ - مقدمة

اتخذت مصر مؤخرا إجراءات هامة لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الخارجية استكمالاً للجهود الكبيرة التي بذلتها خلال العقد الماضي في مجال الإصلاح التجاري، إلا أن الاقتصاد المصري مازال أقل انفتاحاً على التجارة الدولية بالمقارنة بالمتوسط السائد لدى الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO) (2004).

وعلى الرغم من القناعة بأن تحرير التجارة يساعد على حماية المستهلك المصري، والارتقاء بمستوى الأداء التصديري، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، والإسراع برفع معدل النمو الاقتصادي، إلا أنه يثير المخاوف من تناقص الإيرادات الحكومية، خاصة وأن العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ يقدر بحوالي ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي (مجلس الشعب، لجنة الخطة والموازنة، ٢٠٠٤/٢٠٠٥).

وبمراجعة الأدبيات المتاحة، وُجد أن غالبية الدراسات السابقة انتهت إلى أن التعارض بين تحرير التجارة والمحافظة على الإيرادات الحكومية ليس أمراً حتمياً في كل الدول وتحت كافة الظروف، وأن حسم الجدل حول ذلك يستلزم دراسة تطبيقية عن الدولة محل الاهتمام (Zafar 2005; Matlanyane and Harmse 2002; Ebrill, Stotsky, and Gropp 2002, 1999; Stotsky, Suss, and Tobarick 2000; Abed et al. 1998; Dahl, Devarajan, and Wijnbergen 1994). كما أن معظم الأبحاث المتعلقة بالدول النامية وبمصر تحديداً، انصب تركيزها الأساسي على إصلاح هيكل الضرائب المحلية بها وتأكيد أهميته في دعم جهود الإصلاح التجاري وتعويض أي نقص محتمل في الإيرادات الحكومية بفعل تحرير التجارة (Keen and Lighthart 2004, Nashashibi 2002; Abed 2000, 1998; Konan and Maskus 2000; Andriamananjara and Nash 1997; Mitra 1992; Maskus and Konan 1997).

ولذلك، فإن الهدف من هذه الدراسة هو بحث مدى التوافق أو التعارض بين هدف تحرير التجارة والمحافظة على الإيرادات الحكومية في مصر، وذلك من خلال تقدير الآثار المباشرة^١ على الإيرادات الحكومية من التعديلات التي تمت مؤخراً عام ٢٠٠٤ في هيكل التعريفات الجمركية، ثم تقدير الآثار المتوقعة في حالة الاتجاه نحو مزيد من تحرير التجارة، مرةً بمحاكاة هيكل التعريفات الجمركية السائدة في المتوسط لدى

^١ يؤثر تحرير التجارة بصورة مباشرة وغير مباشرة على الإيرادات الحكومية. ويُقصد بالآثار المباشرة التغير في الحصيلة الجمركية على الواردات نتيجة لتعديل معدلات التعريفات الجمركية. أما الآثار غير المباشرة فتتعلق، على سبيل المثال، بتحول طلب المستهلكين المصريين من السلع المحلية إلى الواردات، وهو ما قد يقلل القاعدة الضريبية المرتبطة باستهلاك السلع المحلية. كذلك، قد يشجع الانخفاض النسبي المحتمل في أسعار السلع المنتجة محلياً والقابلة للتبادل التجاري بفضل المنافسة من الواردات الأقل سعراً بعد تخفيض معدلات التعريفات الجمركية عليها، على التحول نحو أسواق التصدير، مما يؤثر على القاعدة الضريبية بصورة مباشرة وغير مباشرة. كما أن إعادة هيكلة بعض الصناعات المحلية مع تحرير التجارة، قد يترتب عليه قدر معين من البطالة خلال الفترة الانتقالية فتتخفص خلالها الأرباح والأجور وبالتالي حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وإن كان انخفاض الأسعار النسبية للواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة والرأسمالية وبالتالي تكلفة الإنتاج، من المتوقع أن يشجع على زيادة الناتج المحلي ويخفف من تلك الآثار غير المواتية على الحصيلة الكلية للضرائب.

الدول النامية أعضاء منظمة التجارة العالمية، ومرة أخرى بتطبيق الهيكل السائد في الدول الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية. وتعتمد هذه الورقة على تحليل التوازن الجزئي وهو المنهج الأكثر شيوعا واستخداما في الدراسات التطبيقية عند تقدير الأثر "المباشر" لتحرير التجارة على الإيرادات الحكومية. وتتم التقديرات في حالتين، الأولى بافتراض استجابة الطلب على الواردات إلى التغيرات في الأسعار النسبية لها بفضل تخفيض معدلات التعريف الجمركية، والثانية بافتراض عدم استجابة الطلب على الواردات لتلك التغيرات.

وتتكون هذه الورقة من ثلاثة أجزاء رئيسية بالإضافة للمقدمة والخاتمة. نناقش في الجزء الثاني المنافع المتوقعة من تحرير التجارة مقابل التخوف من تناقص الحصيلة الجمركية بفعل هذا التحرير، وذلك بالرجوع إلى النظرية الاقتصادية ونتائج الدراسات التطبيقية عن تجارب الدول المختلفة. وفي الجزء الثالث يتم تحديد الأسلوب المتبع في هذه الدراسة لتقدير أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية في مصر، من حيث المنهجية والافتراضات وطبيعة البيانات المستخدمة. ونعرض في الجزء الرابع أهم النتائج التي تم التوصل إليها بالنسبة للأثار المباشرة على الإيرادات الحكومية من التعديلات الأخيرة في هيكل التعريف الجمركية، وأيضا في حالة اتجاه مصر نحو المزيد من تحرير التجارة بمحاكاة هياكل التعريف الجمركية السائدة في المتوسط لدى الدول النامية أعضاء منظمة التجارة العالمية ولدى الدول الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية.

٢ - منافع تحرير التجارة مقابل تناقص الحصيلة الجمركية

نناقش في هذا الجزء من الدراسة المنافع المتوقعة من تحرير التجارة الدولية، والجدل الدائر في الأدبيات حول التخوف من تناقص الحصيلة الجمركية بفعل هذا التحرير.

منافع تحرير التجارة

على الرغم من أن تحرير التجارة تصاحبه تكلفة اقتصادية خلال الفترة الانتقالية اللازمة لإعادة تخصيص الموارد المادية والبشرية بعيدا عن الأنشطة المنافسة للواردات وتأهيلها للاتجاه نحو تلك الأنشطة التي يتمتع فيها الاقتصاد القومي بمزايا نسبية، إلا أنه من المتوقع وفقا للنظرية الاقتصادية ونتائج عديد من الدراسات التطبيقية، أن يساعد تحرير التجارة خلال الأجلين المتوسط والطويل على تحقيق منافع عديدة للاقتصاد القومي تفوق هذه التكلفة (Slaughter 2003; WTO 2003). ومن أهم هذه المنافع، تحسين الرفاهة الاقتصادية للمستهلكين ورفع الكفاءة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، والحد من التحيز ضد الصادرات، ورفع معدل النمو الاقتصادي. كما أنه من الممكن لتحرير التجارة أن يلعب دورا هاما في دفع عملية الإصلاح الاقتصادي.

تحسين الرفاهة الاقتصادية للمستهلكين ورفع الكفاءة الإنتاجية للموارد الاقتصادية

من المتوقع أن يؤدي تخفيض معدلات التعريف الجمركية على الواردات إلى تخفيض أسعار السلع في السوق المحلية. وقد يسهم تحرير التجارة والانفتاح على الأسواق العالمية في توفير سلع مرتفعة الجودة وأكثر تنوعا،

وهو ما يساعد على تحسين مستوى الرفاهة الاقتصادية للمستهلكين.

ويساعد تحرير التجارة على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بعيدا عن القطاعات المحمية التي تنتج بدائل الواردات، ونحو الأنشطة الأكثر إنتاجية التي تتمتع فيها الدولة بمزايا نسبية، مما يرفع من كفاءة هذه العناصر. وتؤكد الأدلة العملية في دول كثيرة أن تحرير التجارة وتعرض المنتج المحلي للمنافسة الدولية الشديدة يدفعه نحو الاجتهاد لرفع كفاءته الإنتاجية (Lewis 2003). كما أن تخفيض معدلات التعريفات الجمركية على المدخلات الوسيطة والمعدات الرأسمالية يخفض من تكلفة الإنتاج ويساعد على رفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية (Hanson, Mataloni, and Slaughter 2003).

وبالإضافة لما سبق، يساعد الانفتاح على التجارة الدولية والاشتراك في شبكات الإنتاج العالمية للشركات دولية النشاط على تحقيق وفورات النطاق، والاستفادة من التطورات التكنولوجية اللازمة للابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية (Ng and Yeats 2000; Coe, Helpman, and Hoffmaister 1997).

الحد من التحيز ضد الصادرات

يلعب تحرير التجارة دورا هاما في معالجة التحيز ضد التصدير، وبالتالي تحسين الأداء التصديري. فعلى الرغم من أن تخفيض معدلات التعريفات الجمركية قد لا يؤثر بشكل مباشر على المصدّر، إلا أنه يحد من أرباح الشركات المحلية المنتجة لبدائل السلع المستوردة، وبالتالي يزيد من جاذبية التصدير.

وقد قدمت دراسة جلال وفوزي (٢٠٠١) تقديرا كميا لمدى التحيز ضد التصدير في مصر نتيجة لهيكل الحوافز المعمول به. وأوضحت نتائج هذه الدراسة أن المنتجين المصريين يفضلون البيع في السوق المحلية لأن المزايا الناجمة عن ارتفاع معدلات الحماية الجمركية تفوق بشكل ملحوظ التعويضات الجزئية التي يحصل عليها المصدرون في ظل نظام السماح المؤقت. كما أن المصدرين المصريين يتحملون تكاليف مرتفعة مقارنة بنظرائهم في الدول النامية محل البحث في هذه الدراسة، خاصة فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية على المدخلات الوسيطة المستوردة. وخلصت الدراسة إلى أن تخفيض معدلات التعريفات الجمركية يعتبر من أهم المجالات التي يجب التركيز عليها لتشجيع الصادرات.

كما تؤكد تجارب كثير من الدول أن تحرير التجارة بها قد أسهم في تنمية الصادرات وتنويع هيكلها. على سبيل المثال، قامت ماليزيا بتحرير التجارة منذ عدة عقود ماضية، وخفضت المتوسط العام لمعدلات التعريفات الجمركية بها من ١١% تقريبا عام ١٩٧٥ إلى ٤% فقط في عام ١٩٩٥، مما ساعدها على زيادة حصتها من الصادرات الصناعية العالمية ومكناها من المشاركة في شبكات الإنتاج الدولية خاصة في مجالي الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات (Madani 2001). وكانت شيلي من أوائل الدول النامية التي حررت سياساتها التجارية والاستثمارية منذ عام ١٩٧٦. وخلال العقود التالية، أصبحت شيلي تتمتع بنمو اقتصادي مرتفع تقوده الصادرات في عديد من الأنشطة، من الزراعة والتعدين إلى الخدمات (Matusz and Tarr 1999).

رفع معدل النمو الاقتصادي

وفقاً لنظرية التجارة الدولية ونتائج كثير من الدراسات التطبيقية، من المتوقع أن يساعد تحرير التجارة على رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال قنوات عديدة من أهمها: التخصيص الأكثر كفاءة للموارد الاقتصادية وفقاً للمزايا النسبية، واكتساب المعرفة الدولية والتقنيات الحديثة من خلال التبادل التجاري، والاجتهاد في مواجهة الضغوط التنافسية الشديدة مع انفتاح السوق المحلية على المنافسة العالمية.

وقد قدمت دراسة (Sachs et al. 1995) والتي شملت 111 دولة، أدلة قوية على وجود ارتباط وثيق بين انفتاح دولة ما على الاقتصاد العالمي وارتفاع معدل النمو الاقتصادي بها. وأكدت نتائج هذه الدراسة أنه خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، حققت الدول النامية المنفتحة على التجارة العالمية متوسط معدل نمو سنوي قدره ٤,٥%، أما الدول النامية المغلقة فلم يتجاوز متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي بها ٠,٧%.

كما أكدت إحدى الدراسات (World Bank 2003) أن العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو قوية إلى حد كبير في الدول النامية. ففي خلال عقد التسعينيات، نجحت مجموعة الدول النامية الأكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي في تحقيق معدل نمو قدره ٥% في المتوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. أما الدول النامية الأقل اندماجاً في الاقتصاد العالمي، فقد عانت من تناقص متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (-١%).

وقد أجرت دراسة حديثة (Baldwin 2003) مسحا للأبحاث التي اهتمت بتحليل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو. وقد أكدت نتائج هذا المسح أن الحواجز التجارية الأقل والمصحوبة بنظام مستقر لسعر الصرف وسياسات نقدية ومالية متحوطة تساعد على رفع معدل النمو الاقتصادي.

دفع عملية الإصلاح الاقتصادي

بالإضافة لما سبق، يلعب تحرير التجارة دوراً هاماً في دفع عملية الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة. حيث يتعرض المنتجون المحليون عند تخفيض معدلات التعريفات الجمركية إلى منافسة شديدة من قبل السلع المستوردة، ولمواجهة هذه الضغوط التنافسية والمحافظة على الربحية التي كانوا يحققونها في ظل الحماية الجمركية المرتفعة، فإنهم يسعون إلى تخفيض تكلفة المعاملات الاقتصادية ويطالبون بإصلاح بعض السياسات الاقتصادية (مثل سعر الصرف)، وبعض الجوانب المؤسسية (كإدارة الضريبة والجمركية) وعديد من الإصلاحات الأخرى (El-Mikawy and Ghoneim 2003; Srinivasan 2002; Evenett and Madani 2000; Sharer et al. 1998; Sebastian 1994, 1993).

وعلى الرغم من أن الحاجة لتحقيق هذه المنافع والاستفادة الكاملة منها يؤكد أهمية توجيه الاقتصاد القومي نحو مزيد من تحرير التجارة، إلا أنه من الضروري البحث فيما إذا كان هناك توافق أو تعارض بين هدفي تحرير التجارة والمحافظة على الإيرادات الحكومية، وهو ما سنناقشه فيما يلي.

تحرير التجارة وتناقص الحصيلة الجمركية: الجدل الدائر

خلال العقدين الماضيين، اتجهت كثير من الدول النامية إلى تحرير تجارتها الدولية سواء بجهودها المنفردة، أو في إطار التزاماتها الدولية والإقليمية، مما أثار جدلاً في الأدبيات الاقتصادية حول أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية. وقد خلصت نتائج الدراسات التطبيقية عن مختلف الدول النامية إلى أن تحرير التجارة لا يؤدي بالضرورة إلى تناقص الحصيلة الجمركية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وأن أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية في كل دولة يتوقف على عوامل عديدة من أهمها: هيكل التعريفات الجمركية الأصلي السائد قبل التحرير مقارنة بالهيكل الجديد بعد تبسيطه وترشيده، والمرونة السعرية للطلب على الواردات، أي درجة استجابة الطلب على الواردات للانخفاض في الأسعار النسبية لها كنتيجة للتخفيض في معدلات التعريفات الجمركية،^٢ فضلاً عن التوسع المتوقع في النشاط الاقتصادي.

أولاً، قد يشجع تخفيض معدلات التعريفات الجمركية وتقليل عدد فئاتها والحد من تشتتها، المستوردين على الالتزام بسداد الضرائب المستحقة على بضائعهم المستوردة، وعلى التبنيد والتقييم السليمين لها، مما ينعكس في زيادة معدل تحصيل الضرائب الجمركية (حلمي ٢٠٠٣؛ Tanzi and Zee 2000). وقد أوضحت إحدى الدراسات (Pritchett and Sethi 1994) أن ارتفاع معدلات التعريفات الجمركية يؤدي في الغالب إلى انخفاض معدل التحصيل الفعلي للضرائب الجمركية. كما أظهرت دراسة أخرى (Fisman and Wei 2001) أن زيادة معدلات التعريفات الجمركية في الصين بنسبة ١% قد ترتب عليها انخفاض في الحصيلة الجمركية بنسبة ٣% نتيجة لتعمد الخطأ في تبنيد وتقييم السلع المستوردة.

ثانياً، قد يؤدي تخفيض معدلات التعريفات الجمركية وانخفاض الأسعار النسبية للواردات إلى توسع الطلب عليها وفقاً لمرونتها السعرية، وبالتالي إلى المحافظة على الحصيلة الجمركية أو حتى زيادتها، بفرض ثبات العوامل الأخرى (Marquez 2002, 1999; Panagariya, Shah, and Mishra 2001; Matusz and Tarr 1999). ولذلك، فإن التقدير الأدق لأثر تحرير التجارة على الحصيلة الجمركية يتطلب معرفة درجة استجابة الطلب على الواردات للتغيرات في معدلات التعريفات الجمركية، أي مرونة الطلب السعرية لها. وكلما ارتفعت المرونة السعرية للطلب على الواردات، أصبح من المتوقع أن يؤدي تخفيض معدلات التعريفات الجمركية وبالتالي الانخفاض النسبي في أسعار الواردات إلى زيادة الطلب عليها بنسبة أكبر من نسبة التخفيض في

^٢ يعتبر كل من أثري الدخل والإحلال من العوامل المحددة لاتجاه التغيير في الإيرادات الحكومية عند تخفيض معدلات التعريفات الجمركية. فإذا كان المقيمون يفضلون السلع الأجنبية عن مثيلاتها المحلية، فإنه من المتوقع أن يؤدي انفتاح السوق المحلية على التجارة الخارجية إلى زيادة الحصيلة الجمركية رغم تخفيض معدلات التعريفات الجمركية (Blonigen and Wilson 1999).

معدلات التعريف الجمركية، بحيث تزيد الحصيلة الجمركية (Kee, Nicita, and Olarreaga 2004; Gallaway,)
(McDaniel, and Rivera 2003; Panagariya, Shah, and Mishra 2001).

وثالثا، من المتوقع أن تؤدي الآثار الديناميكية لتحرير التجارة إلى زيادة الاستثمار وارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل، وبالتالي إلى توسع الطلب على الواردات مما يساعد على تعويض أي نقص محتمل في الحصيلة الجمركية، بل وربما زيادتها. كما أن هذا التوسع المتوقع في النشاط الاقتصادي سوف يساعد على زيادة الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة.

وقد أكدت دراسة (Ebrill, Stotsky, and Gropp (1999) عن أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية في ٢٧ دولة نامية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، أن غالبية تلك الدول قد نجحت في المحافظة على الحصيلة الجمركية لديها أو حتى في زيادتها، رغم تحرير التجارة بها. فعلى سبيل المثال، خفضت غانا متوسط معدل التعريفات الجمركية بها من حوالي ٢٠% في عام ١٩٨٥ إلى ١٠% في عام ١٩٩٣، ورغم ذلك ارتفعت نسبة الحصيلة الجمركية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة من أقل من ٣% لأكثر من ٣%. وفي ملاوي، تم تخفيض متوسط معدل التعريفات الجمركية من حوالي ١٦% في عام ١٩٨٠ لأقل من ٨% في عام ١٩٩٥، ومع ذلك ظلت نسبة الحصيلة الجمركية إلى الناتج المحلي الإجمالي مستقرة عند ٣% تقريبا. كما خفضت السنغال متوسط معدلات التعريفات الجمركية بها من أكثر من ٣٥% في عام ١٩٩٠ لنحو ٢٠% في عام ١٩٩٥، ورغم ذلك ظلت نسبة الحصيلة الجمركية إلى الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين ٦% و٧% خلال نفس الفترة. أما في جنوب إفريقيا، فقد تم تخفيض متوسط معدلات التعريفات الجمركية من ٣٠% عام ١٩٩٤ إلى ١٥% بنهاية عقد التسعينيات، وعلى الرغم من ذلك ارتفع نصيب الحصيلة الجمركية من الناتج المحلي الإجمالي من ٠,٥٩% إلى ١,٠٧%. وقد خفضت الفلبين متوسط معدلات التعريفات الجمركية من حوالي ٢١% في عام ١٩٧٥ لنحو ١٤% في ١٩٩٥، إلا أن الحصيلة الجمركية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من ٤,٦% تقريبا إلى ٥% تقريبا.

وقد خلصت دراسة (Madani (2001 إلى أن تخفيض المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريفات الجمركية بماليزيا، من ١١% تقريبا في عام ١٩٧٥ لنحو ٤% فقط في عام ١٩٩٥، كان أثره محدودا على الحصيلة الجمركية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفضت بنصف نقطة مئوية فقط من ٣,٥٨% إلى ٣,٠٤%. ويرجع ذلك إلى توسع الطلب على الواردات والالتزام بسداد الضرائب الجمركية. كما انتهت دراسة (Stotsky, Suss, and Tobarick (2000 إلى أنه في الكثير من دول منطقة الكاريبي التي خفضت متوسط معدلات التعريفات الجمركية بها من ٨% في عام ١٩٩٤ إلى ٦% تقريبا في عام ١٩٩٨، كان الانخفاض في الحصيلة الجمركية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي محدودا، من ٤,٥% إلى ٤,٢٥% فقط. ووجدت دراسة

Feltenstein (1992) أن جهود تحرير التجارة في المكسيك خلال الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٠ لم تؤثر سلبا على الحصيلة الجمركية الكلية بها.

وبعد استعراض الخبرة الدولية التي أوضحت عدم التعارض الحتمي بين هدفي تحرير التجارة والمحافظة على الإيرادات الحكومية، سوف نأخذ هذا البحث خطوة أخرى للأمام بإجراء تقدير كمي لهذه العلاقة في حالة مصر.

٣ - أسلوب تقدير أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية في مصر

يعتمد أسلوب تقدير أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية على تحديد ثلاثة أمور أساسية. أولاً، الإجراءات المطبقة لتحرير التجارة. ثانياً، المنهجية المتبعة في تقدير أثر التحرير على الإيرادات الحكومية وما تقوم عليه من افتراضات. وأخيراً، طبيعة البيانات المستخدمة.

الإجراءات المطبقة لتحرير التجارة

يستلزم تحرير التجارة تبسيط وترشيد هيكل التعريفات الجمركية بتخفيض معدلات التعريفات، وتقليل عدد فئاتها، والحد من تشتتها. وسوف نقوم بتقدير الأثر "المباشر" لتحرير التجارة على الإيرادات الحكومية في مصر في حالات ثلاثة. أولاً، بعد التعديلات الأخيرة التي تمت في هيكل التعريفات الجمركية (حتى ديسمبر من عام ٢٠٠٤) وذلك طبقاً للقرارات الجمهورية أرقام ٤٢٩ لسنة ٢٠٠٠، و٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤، و٤١٠ لسنة ٢٠٠٤ بتعديل التعريفات الجمركية. وثانياً، من خلال محاكاة إجراءات التحرير السائدة في المتوسط لدى الدول النامية أعضاء منظمة التجارة العالمية (والتي يبلغ المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريفات الجمركية بها ١٥%)، وتطبق ٦ فئات جمركية فقط). وأخيراً، في حالة تطبيق إجراءات التحرير لدى الدول النامية الأكثر انفتاحاً على التجارة الدولية (والتي يصل المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريفات الجمركية لديها ١٠%)، وتطبق فئة جمركية واحدة فقط)، مثل شيلي وبوليفيا واندونيسيا وغيرها (WTO 2004).

وفي كل حالة من الحالات الثلاثة السابقة، يتم تخفيض معدلات التعريفات الجمركية على الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبي طبقاً للتوقيينات والقوائم المحددة في اتفاقية المشاركة المصرية-الأوروبية، والموضحة بالملحق رقم (١) بهذه الدراسة. وذلك نظراً لدخول اتفاقية المشاركة حيز النفاذ في عام ٢٠٠٤، وباعتبار أن أكثر من ثلث الواردات المصرية مصدرها الاتحاد الأوروبي، في المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية (وزارة التجارة الخارجية، مصر ٢٠٠٢).

المنهجية المتبعة

تم الاعتماد على تحليل التوازن الجزئي وهو المنهج الأكثر شيوعا واستخداما في الدراسات التطبيقية عند تقدير الأثر "المباشر" لتحرير التجارة على الإيرادات الحكومية، وفقا للخطوات المتتالية التي نوضحها في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١): الخطوات المتبعة لتقدير الأثر "المباشر" لتخفيض معدلات التعريف الجمركية وتقليل عدد فئاتها على الإيرادات الحكومية

الخطوة	الإجراء المتبع
١	وصف البند الجمركي "أ"، عند المستوى التفصيلي الثامن للنظام الجمركي المنسق.
٢	قيمة الواردات المصرية من البند الجمركي "أ"، بالمليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٣.
٣	معدل التعريف الجمركية المطبق حاليا على البند الجمركي "أ"، ونرمز له بـ (t). ويتم التعبير عن هذا المعدل على النحو التالي: (1+t). وعلى سبيل المثال، إذا كان معدل التعريف المطبق حاليا = ٢٠%، يتم التعبير عنه بـ: ١,٢. ويساعد ذلك على إجراء الحسابات المطلوبة لتحديد التغيير النسبي في معدل التعريف الجمركية المطبق حاليا إلى معدل التعريف الجمركية الجديد المقترح، وذلك بتجنب مشكلة ظهور قيمة صفرية في المقام.
٤	معدل التعريف الجمركية الجديد المقترح، ونرمز له بـ (t'). ويتم التعبير عن هذا المعدل على النحو التالي: (1+t').
٥	مرونة الطلب السعرية للبند الجمركي "أ". ويتم استخدام قيم المرونة المحسوبة من دراسات سابقة*، وهي متوفرة على مستوى التصنيف الثنائي للنظام الجمركي المنسق.
٦	التغيير النسبي في معدل التعريف الجمركية، وهو $\frac{(1+t)}{\{(1+t)-(1+t')\}}$.
٧	التغيير في قيمة الواردات من البند الجمركي "أ"، بعد تخفيض معدل التعريف الجمركية المطبق حاليا عليه إلى المعدل الجديد المقترح، وهو = {قيمة الواردات المصرية من البند الجمركي "أ" X مرونة الطلب السعرية لهذا البند X التغيير النسبي في معدل التعريف الجمركية}.
٨	القيمة الجديدة للواردات من البند الجمركي "أ"، وهي = {قيمة الواردات الأصلية من هذا البند + التغيير في قيمة الواردات منه، بعد تخفيض معدل التعريف الجمركية المطبق حاليا عليه إلى المعدل الجديد المقترح}.
٩	الحصيلة الجمركية الأصلية على البند الجمركي "أ"، وهي = {قيمة الواردات الأصلية من هذا البند X معدل التعريف الجمركية المطبق حاليا على هذا البند}.
١٠	الحصيلة الجمركية الجديدة المحتملة على البند الجمركي "أ"، وهي = (القيمة الجديدة للواردات من هذا البند X معدل التعريف الجمركية الجديد المقترح).
١١	التغيير في الحصيلة الجمركية على البند الجمركي "أ" بعد التخفيض المقترح في معدل التعريف الجمركية عليه { الحصيلة الجديدة - الحصيلة الأصلية}.

المصادر: تم تحديد هذه الخطوات وتسلسلها بالاعتماد على الأدبيات التي تستخدم تحليل التوازن الجزئي في تقدير التكلفة/العائد من تعديل هيكل الحماية الجمركية (انظر على سبيل المثال: Corden 1992; Stern et al. 1976).
* انظر الملحق رقم (٢) بهذه الدراسة.

ويتم تقدير أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية في مصر، في ظل فرضين. الفرض الأول:

استجابة الطلب على الواردات للتغيرات في الأسعار النسبية لها والناجئة عن تخفيض معدلات التعريف

الجمركية وفقا لمروونات الطلب السعرية على الواردات. والفرض الثاني هو عدم استجابة الطلب على الواردات للانخفاض النسبي في أسعارها رغم تخفيض معدلات التعريف الجمركية. وهذا الفرض غير واقعي بطبيعة الحال لكنه يوضح أسوأ الآثار السلبية المحتملة على الإيرادات الحكومية بفعل تحرير التجارة.

البيانات المستخدمة

لتقدير أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية، تم الاعتماد على البيانات الآتية: أولاً، معدلات التعريف الجمركية المطبقة حتى سبتمبر ٢٠٠٤، وفقاً للقرار الجمهوري رقم ٤٢٩ لسنة ٢٠٠٠ والقرارات المعدلة والمكملة له (وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية المصرية ٢٠٠٤). وكذلك التعديلات الأخيرة في التعريف الجمركية طبقاً للقرارين الجمهوريين رقمي ٣٠٠ و ٤١٠ لسنة ٢٠٠٤ (وزارة التجارة الخارجية والصناعة ٢٠٠٤؛ والجريدة الرسمية ١٤ ديسمبر سنة ٢٠٠٤). ثانياً، قيم الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبي ومن باقي دول العالم في عام ٢٠٠٣، مصنفة عند المستوى التفصيلي الثامن للنظام الجمركي المنسق (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٠٤). وأخيراً، المروونات السعرية للطلب على الواردات المصرية. وهذه المروونات محسوبة في دراسات تطبيقية سابقة (Kee, Nicita, and Olarreaga 2004; Stern et al. 1976)^٣، ومتاحة عند المستوى التفصيلي الثاني للنظام الجمركي المنسق، على النحو الوارد في الملحق رقم (٢).

٤ - أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية في مصر

بادرت الحكومة المصرية مؤخراً بإجراء تخفيضات كبيرة في معدلات التعريف الجمركية (القرار الجمهوري رقم ٣٠٠ لعام ٢٠٠٤)، بهدف حماية المستهلك المصري وضمان حصوله على السلع الجيدة والأسعار المناسبة، ومساعدة المنتج المصري على إنتاج السلع القادرة على المنافسة في الأسواق الدولية. بالإضافة إلى تحسين البيئة الاستثمارية ليصبح الاقتصاد المصري أكثر قدرة على جذب الاستثمارات وبالتالي زيادة فرص العمل.^٤

وقد أثارت هذه التخفيضات الجمركية الأخيرة المخاوف من أن يترتب عليها تناقص شديد في الحصيلة الجمركية والتي تعتبر أحد المصادر الهامة للإيرادات الحكومية. ومن هنا تأتي أهمية استخدام أسلوب التقدير الكمي الموضح في الجزء السابق من هذه الدراسة لتحديد مدى التوافق أو التعارض بين هدفي تحرير التجارة والمحافظة على الإيرادات الحكومية في مصر.

^٣ قامت دراسة Kee, Nicita, and Olarreaga (2004) بتقدير مروونات الطلب على الواردات بالنسبة لأكثر من ٤٦٢٥ سلعة (عند المستوى التفصيلي السادس من النظام الجمركي المنسق) في ١١٧ دولة خلال الفترة من ١٩٨٨ وحتى عام ٢٠٠٠. ووفقاً لتقديرات هذه الدراسة، يبلغ المتوسط البسيط لمروونات الطلب على الواردات بالنسبة لمصر (-١,٧٨)، أما المتوسط المرجح بالواردات فيقدر بنحو (-١,١٢).

^٤ تجدر الإشارة إلى أنه من المفيد للاقتصاد المصري أن يتزامن هذا التعديل في هيكل التعريف الجمركية مع دخول اتفاقية المشاركة المصرية-الأوروبية حيز النفاذ لأنه يساعد على تقليل الآثار السلبية المحتملة لتحويل التجارة بفعل هذه الاتفاقية.

وسوف نقوم في هذا الجزء من الدراسة بتحليل أهم الأسباب التي دفعت إلى إجراء التعديلات الجمركية الأخيرة مع إلقاء الضوء على أهم ملامح تلك التعديلات. ثم توضيح أهمية الحصيلة الجمركية في مصر كمصدر للإيرادات الحكومية وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وأخيراً، نعرض نتائج تقديرات الأثر "المباشر" لتحرير التجارة على الإيرادات الحكومية في مصر في حالات ثلاثة: بعد التعديلات الجمركية الأخيرة، وعند محاكاة كل من إجراءات التحرير السائدة في المتوسط لدى الدول النامية أعضاء منظمة التجارة العالمية، وتلك المطبقة في الدول النامية الأكثر انفتاحاً على التجارة الدولية.

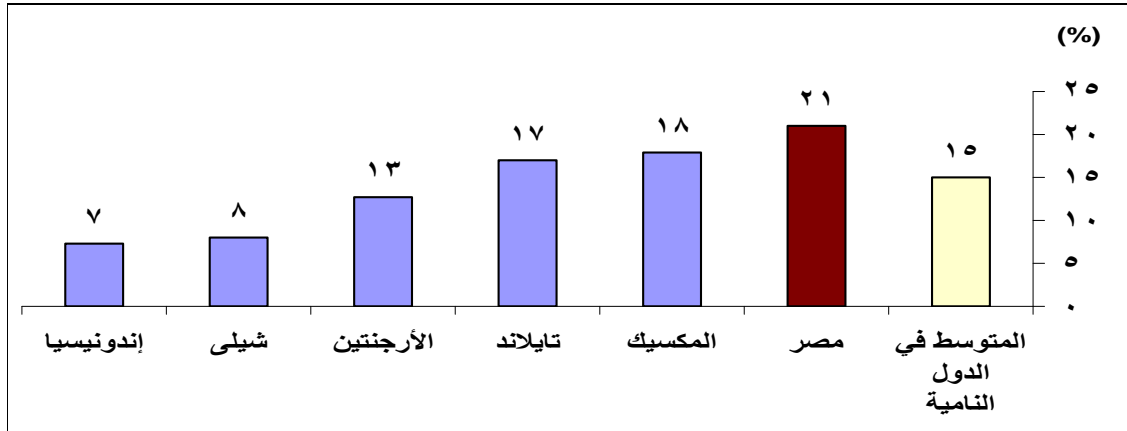
الأسباب الرئيسية لإجراء التعديلات الجمركية الأخيرة

اتسم هيكل الحماية الجمركية قبل التعديلات الجمركية الأخيرة بارتفاع المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريف، وكثرة عدد فئاتها، وشدة التشتت في المعدلات المطبقة على المجموعات المختلفة من السلع مما ترتب عليه آثار غير مواتية على الرفاهة الاقتصادية للمستهلك المصري، والقدرة التنافسية للمنتجين الوطنيين، ومناخ الاستثمار، كما يتضح فيما يلي.

ارتفاع المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريف الجمركية

قبل التعديلات الجمركية الأخيرة، كان المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريف الجمركية في مصر ٢١%، وهو أعلى بكثير من المتوسط السائد سواء في الدول النامية الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية (١٥%)، أو في تلك الدول الأكثر انفتاحاً على التجارة العالمية مثل شيلي وإندونيسيا (١٠%)، كما يظهر في الشكل رقم (١).^٦

الشكل رقم (١): ارتفاع المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريف الجمركية في مصر مقارنة بالمتوسط السائد لدى الدول النامية



المصدر: منظمة التجارة العالمية ٢٠٠٣.

^٥ باستثناء التبغ والمشروبات الكحولية.

^٦ بلغ المتوسط العام لمعدلات التعريف الجمركية المرجح بالواردات نحو ١٤%، وهو أقل من المتوسط العام البسيط مما يشير إلى أن ارتفاع معدلات التعريف الجمركية كان يحد من الواردات بدرجة كبيرة نسبياً.

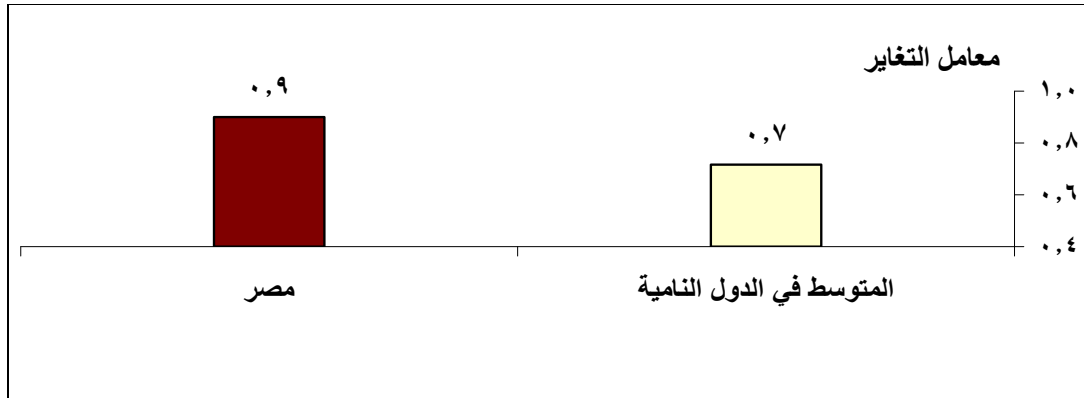
وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن دراسة (Kee, Nicita, and Olarreaga (2004) قامت بحساب المتوسط البسيط والمرجح للتعريفية الجمركية في ٨٨ دولة نامية ومتقدمة من بينها مصر خلال الفترة من عام ١٩٨٨ إلى عام ٢٠٠٠، ووضعت مؤشرا يدل على مدى تقييد هيكل الحماية الجمركية السائد في كل دولة منها للتدفقات في تجارتها الدولية وتقدير ما يترتب على ذلك من خسارة في الرفاهة الاقتصادية بها. وقد خلصت هذه الدراسة فيما يتعلق بمصر إلى أن المتوسط البسيط والمرجح للتعريفية الجمركية قد بلغا حوالي ١٩% و١٣% على التوالي، وهي نسب أعلى بكثير من مثيلاتها السائدة في الدول التي شملتها الدراسة، والتي تبلغ في المتوسط ١٠% و٩% على الترتيب. ووفقا لتقديرات الدراسة ذاتها، حد هيكل الحماية الجمركية السائد حينئذ في مصر من تدفقات التجارة الدولية لها بنحو ١٩,٥%، مما ترتب عليه خسارة في الرفاهة الاقتصادية وصلت إلى حوالي ٢٥٥ مليون دولار أمريكي.

وبالإضافة لما سبق، أوضحت إحدى الدراسات (حلمي ٢٠٠٣) أن ارتفاع معدلات التعريفية الجمركية لم يشجع بعض التجار على الالتزام بسداد الضرائب الجمركية المستحقة على السلع المستوردة، وربما دفعهم إلى تعمد الخطأ في تبني وتقويم هذه الواردات، وممارسة الضغوط للحصول على الاستثناءات والإعفاءات، مما انعكس في نهاية الأمر على انخفاض معدل تحصيل الضريبة الجمركية.

شدة التشنت بين معدلات التعريفية الجمركية

اتسم هيكل التعريفية الجمركية في مصر بالتفاوت الشديد بين معدلات التعريفية الجمركية المطبقة على السلع المختلفة المستوردة في مصر، حيث بلغ التشنت في معدلات التعريفية مقاسا بمعامل التباين (٠,٩)، في حين أنه لم يتجاوز (٠,٧) في المتوسط لدى الدول النامية الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، كما يظهر في الشكل رقم (٢).

الشكل رقم (٢): ارتفاع التشنت بين معدلات التعريفية الجمركية في مصر مقارنة بالمتوسط السائد في الدول النامية



المصدر: منظمة التجارة العالمية ٢٠٠٣.

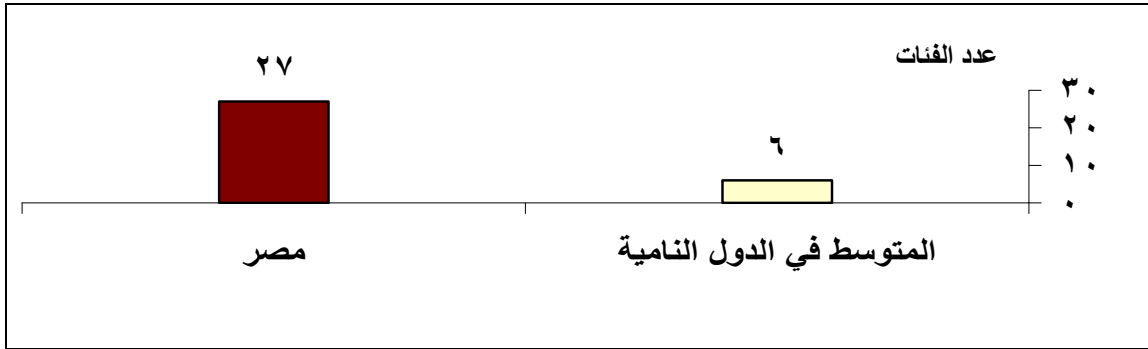
* مقاسا بمعامل التباين وبعد استبعاد التبغ والمشروبات الكحولية.

وقد أكدت مجموعة من الدراسات أن هذا التشتت قد حال دون التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، حيث تأثرت العوائد النسبية على الأنشطة بمعدلات الحماية الجمركية المتباينة من نشاط لآخر بدلا من توقفها أساسا على الكفاءة الإنتاجية بفضل المزايا النسبية التي يتمتع بها كل نشاط (Amiti 2004; Refaat 2003; Madani and Olarrega 2002).

كثرة عدد فئات التعريف

وصل عدد فئات التعريف الجمركية في مصر إلى ٢٧ فئة، في حين أن متوسط عدد الفئات في الدول النامية الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية هو ٦ فئات فقط، كما يبين الشكل رقم (٣).

الشكل رقم (٣): كثرة عدد فئات التعريف في مصر بالمقارنة بالمتوسط السائد لدى الدول النامية



المصادر: European Union 2004; WTO 2004.

وأدت كثرة عدد الفئات الجمركية إلى صعوبة في التبني السليم للبضائع المستوردة، والاعتماد بدرجة كبيرة على السلطة التقديرية لرجال الجمارك في تحديد الضريبة الجمركية التي خضعت لها هذه الواردات، مما نتج عنه في كثير من الأحوال انخفاض في معدل تحصيل الضريبة الجمركية وكثرة المنازعات بين التجار والعاملين بالإدارة الجمركية (حلمي ٢٠٠٣؛ Gatti 2001; Panagariya and Rodrik 1993).

هيكل التعريف الجمركية الجديد

وفي ضوء ما تقدم، قامت الحكومة المصرية مؤخرا بتبسيط وترشيد هيكل الحماية الجمركية من خلال تخفيض المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريف الجمركية من ٢١% إلى ١٩%، وتقليل عدد الفئات الجمركية من ٢٧ فئة إلى ٦ فئات فقط (باستثناء التبغ، والمشروبات الكحولية، والسيارات الأكثر من ٢٠٠٠ سي سي)، مما حد من التشتت بين معدلات التعريف الجمركية (مقاسا بمعامل التغاير)، من ٠,٩ إلى ٠,٨^٧. ويوضح الجدول رقم (٢) الملامح الرئيسية لهيكل التعريف الجمركية الجديد.

^٧ كما تم إلغاء كافة الرسوم والمصاريف الإدارية والتي كانت تتراوح بين ١% و٣% اتساقا مع التزامات مصر الدولية، وتوحيد فئة التعريف الجمركية سواء كان الوارد للاستخدام الصناعي أو التجاري للتخلص من مشكلة المتابعة الجمركية التي كانت تتم بعد الإفراج عن البضائع للتأكد من استخدامها في الغرض الذي تم استيرادها من أجله.

جدول رقم (٢): الملامح الرئيسية لهيكل التعريفات الجمركية الجديد

الواردات	الفئة الجمركية المطبقة (%)
المواد الأولية الصناعية والغذائية وأجزاء السلع الرأسمالية	٢
السلع الرأسمالية عدا معدات النقل	٥
المستلزمات الصناعية المصنعة والسلع الوسيطة	١٢
السلع الاستهلاكية غير المعمرة	٢٢
السلع الاستهلاكية نصف المعمرة	٣٢
السلع الاستهلاكية المعمرة	٤٠

المصدر: وزارة التجارة الخارجية والصناعة ٢٠٠٤.

كما تم تخفيض المتوسط العام المرجح لمعدلات التعريفات الجمركية من ١٤,٦% إلى ٩% فقط. ويوضح الجدول رقم (٣) هذا المتوسط المرجح قبل وبعد إجراء التعديلات الجمركية الأخيرة، بالنسبة لأهم المجموعات السلعية المستوردة في مصر.

جدول رقم (٣): المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية لأهم الواردات المصرية قبل وبعد التعديلات الجمركية الأخيرة

المتوسط المرجح		
قبل التعديلات الأخيرة	بعد التعديلات الأخيرة	
١٤,٦	٩,١٠	إجمالي الواردات
١١,٨٠	١,٨٠	١- مستلزمات صناعية أولية
١٧,٣٠	٧,٧٠	٢- قطع غيار وأجزاء سلع رأسمالية
٢,٨٠	٢,١٠	٣- سلع غذائية أولية للصناعة
١٩,٢٠	٨,٥٠	٤- سلع غذائية أولية للاستهلاك العائلي
١,٤٠	٠,٢٧	٥- وقود وزيوت خام
١٢,١١	٧,٤	٦- سلع رأسمالية عدا معدات النقل
٢٩,٥٠	١١,٧٠	٧- قطع غيار وأجزاء لوسائل النقل
١٥,٨٠	٨,٧٠	٨- مستلزمات صناعية مصنعة
١٠,٣٠	٧,٥٠	٩- وقود مصنع
٩,٧٠	٥,٦٠	١٠- وقود مصنع (أخرى)
٤,٣٠	٣,٥٠	١١- سلع غذائية مصنعة للصناعة
١٥,٥٠	١٣,٨٠	١٢- سلع استهلاكية غير معمرة
٢٠,٤٠	٨,٦٠	١٣- سلع غذائية مصنعة للاستهلاك العائلي
٣٢,٦٠	٢٦,٤٠	١٤- سلع استهلاكية نصف معمرة
٣٤,٨٠	٣٠,٦٠	١٥- سلع استهلاكية معمرة
٢٣,٥٠	٢١,٧٠	١٦- سلع أخرى
٨٤,٦٠	٦٣,١٠	١٧- سيارات ركوب
٣٩,٠٠	٢٨,٠٠	١٨- غيرها من السيارات

المصدر: Ministry of Finance 2004.

وعلى الرغم من أن هذه التعديلات الأخيرة تعد تطورا إيجابيا وملموسا، إلا أن المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريف الجمركية في مصر (١٩% تقريبا)، يظل أعلى من المتوسط السائد لدى الدول النامية أعضاء منظمة التجارة العالمية (١٥%)، وفي الدول النامية الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية (١٠%). ويفسح ذلك المجال لبحث إمكانية التوجه نحو المزيد من تحرير التجارة بهدف تعظيم الاستفادة من المنافع المحتملة لهذا التحرير، ومدى توافق أو تعارض ذلك مع المحافظة على الإيرادات الحكومية.

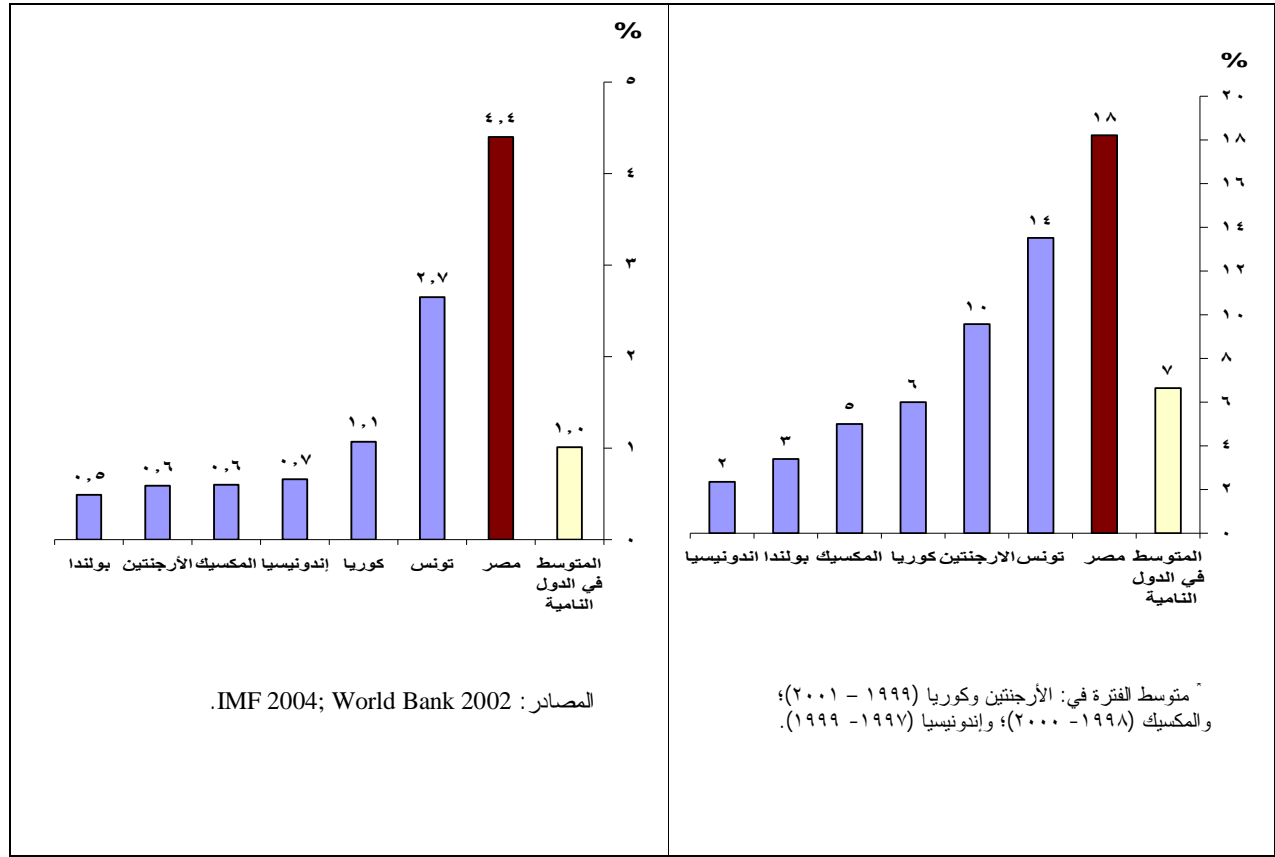
الحصيلة الجمركية مصدر هام للإيرادات الحكومية

تعتبر الحصيلة الجمركية مصدرا رئيسيا للإيرادات الحكومية في مصر، حيث بلغت ١٨% من الإيرادات الضريبية في المتوسط، خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢، ووصلت إلى أكثر من ٤% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣. وتعتبر هذه النسب في مصر بالغة الارتفاع بالمقارنة بالمتوسطات السائدة في بعض أهم الدول النامية المصدرة والمستوردة في العالم، والتي لا تتجاوز الحصيلة الجمركية فيها ٧% من الإيرادات الضريبية و ١% من الناتج المحلي الإجمالي، وفقا لأحدث البيانات المتاحة، كما يظهر من الشكلين رقمي (٤) و(٥).^٨

^٨ تجدر الإشارة إلى أن الحصيلة الجمركية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، تبلغ على سبيل المثال ٠,٦% في البرازيل، و ٠,٩% في جنوب إفريقيا، و ٠,٥% في تركيا، وتمثل حوالي ٠,٨% فقط من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في المتوسط (IMF 2004).

الشكل رقم (٥): الحصيلة الجمركية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، (بيانات أحدث سنة متاحة لكل دولة)

الشكل رقم (٤): الحصيلة الجمركية كنسبة من الإيرادات الضريبية، متوسط الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢*



والآن بعد أن تم تحليل الأسباب الرئيسية لإجراء التعديلات الجمركية الأخيرة، وإلقاء الضوء على أهم ملامحها، وتوضيح الأهمية النسبية للحصيلة الجمركية في مصر، نعرض فيما يلي نتائج تقديرات الأثر المباشر لتحرير التجارة على الإيرادات الحكومية في مصر.

نتائج التقديرات

باستخدام أسلوب التقدير المحدد في الجزء السابق من هذه الدراسة، وأخذاً في الاعتبار هيكل الحماية الجمركية الأصلي والتعديلات الأخيرة التي طرأت عليه، وكذلك الأهمية النسبية للحصيلة الجمركية كمصدر للإيرادات الحكومية، تم تقدير الأثر "المباشر" لتحرير التجارة على الإيرادات الحكومية في مصر في حالات ثلاثة. أولاً، بعد التعديلات الجمركية التي تمت مؤخراً. والحالة الثانية، من خلال محاكاة إجراءات التحرير السائدة في المتوسط لدى الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (والتي يبلغ المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريف الجمركية بها ١٥%، وتطبق ٦ فئات جمركية فقط). وأخيراً، عند تطبيق إجراءات التحرير المتبعة في

الدول النامية الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية (والتي يصل المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريفات الجمركية لديها ١٠%)، وتطبق فئة جمركية واحدة فقط). وفي كل حالة من هذه الحالات، تمت التقديرات في ظل فرضين. الفرض الأول: استجابة الطلب على الواردات للتغيرات في الأسعار النسبية لها والناجمة عن تخفيض معدلات التعريفات الجمركية، وفقا لمرونة الطلب السعرية على الواردات. والفرض الثاني هو عدم استجابة الطلب على الواردات للانخفاض النسبي في أسعارها رغم تخفيض معدلات التعريفات الجمركية. وهذا الفرض الثاني غير واقعي بطبيعة الحال لكنه يوضح أسوأ الآثار السلبية المحتملة على الإيرادات الحكومية بفعل تحرير التجارة. وقد جاءت النتائج على النحو التالي.

أثر التعديلات الجمركية الأخيرة على الإيرادات الحكومية

تؤدي التعديلات الجمركية الأخيرة إلى تناقص الحصيلة الجمركية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (-٠,٦%)، وهو ما يعادل حوالي (-٣) مليار جنيه مصري، وذلك بافتراض عدم استجابة الطلب على الواردات للتغيرات في أسعارها النسبية الناتجة عن تخفيض معدلات التعريفات الجمركية. أما في حالة الاستجابة المتوقعة للطلب على الواردات للانخفاض النسبي في أسعارها فسوف يتم تعويض هذا النقص في الحصيلة جزئياً، بحيث يصبح في حدود (-٠,٣%) من الناتج المحلي الإجمالي، أي (-١,٥) مليار جنيه مصري تقريباً، على النحو الوارد في الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤): أثر التعديلات الجمركية الأخيرة على الإيرادات الحكومية

الزيادة أو النقص في الحصيلة الجمركية				هيكل التعريفات الجمركية الجديد		
في حالة عدم استجابة الواردات		مع استجابة الواردات		التشنت*	عدد الفئات	المتوسط العام البسيط
بالمليار جنيه مصري	(%) للناتج المحلي الإجمالي	بالمليار جنيه مصري	(%) للناتج المحلي الإجمالي			
(٣ -)	(٠,٦ -)	(١,٥ -)	(٠,٣ -)	٠,٨	٦	١٩%

المصدر: تم حسابه بواسطة الباحثة.

* التشنت مقاسا بمعامل التغير.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج هذه التقديرات تعكس فقط الآثار السعرية لتخفيض معدلات التعريفات الجمركية في الأجل القصير، ولا تأخذ في الاعتبار أن كل من الآثار الداخلية والديناميكية لتلك التخفيضات قد تساعد على زيادة الإيرادات الحكومية في الأجلين المتوسط والطويل.

فبالنسبة للآثار على الدخل، من المتوقع أن يساعد تحرير التجارة على زيادة الموارد الاقتصادية المتاحة وعلى توسع النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل النمو، مما قد يزيد من حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة ويعوض النقص في الحصيلة الجمركية المترتب على التعديلات الجمركية الأخيرة عام ٢٠٠٤. وفيما

يتعلق بالآثار الديناميكية، من المفترض أن يصاحب تحرير التجارة زيادة في الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة لتحفيز الاستثمار وزيادة الإنتاج، وهو ما يسهم بمرور الوقت في رفع الطاقات الإنتاجية وتحسين الكفاءة وزيادة الربحية، بما يدفع النشاط الاقتصادي ويرفع الإيرادات الحكومية الكلية ويعوض النقص في الحصيلة الجمركية.

الآثار المتوقعة لمزيد من تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية

يبحث هذا الجزء من الدراسة الآثار المتوقعة لمزيد من تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية بمحاكاة اثنين من السيناريوهات. الأول هو تطبيق هيكل التعريفات الجمركية السائدة في المتوسط لدى الدول النامية أعضاء منظمة التجارة العالمية. أما الثاني فهو تطبيق الإجراءات السائدة في الدول النامية الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية. وسوف نعرض فيما يلي نتائج تقديرات كل من هذين السيناريوهين على التوالي.

السيناريو الأول: محاكاة هيكل التعريفات الجمركية السائدة في المتوسط لدى الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

يوضح الجدول رقم (٥) أنه في حالة الاتجاه نحو مزيد من تحرير التجارة بتخفيض المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريفات الجمركية الحالي من ١٩% إلى ١٥%، وكذلك الفئات الست المطبقة مؤخرا لتصبح (صفر، ٥%، ١٠%، ١٥%، ٢٥%، ٣٥%)، وبافتراض توسع الطلب على الواردات وفقا لمرونة الطلب السعرية، لن تتناقص الحصيلة الجمركية بل سوف تزيد. وإن كانت زيادة متواضعة تبلغ (٠,٣%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعادل حوالي ١٥٠ مليون جنيه مصري. أما إذا أخذنا بأكثر الفروض تحفظا وهو عدم استجابة الطلب على الواردات للانخفاض في أسعارها النسبية الناتج عن تخفيض معدلات التعريفات الجمركية، فإن الحصيلة الجمركية سوف تتناقص بمقدار (-٠,٤%) من الناتج المحلي الإجمالي، أي بنحو (-٢) مليار جنيه.

جدول رقم (٥): أثر المزيد من تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية: محاكاة متوسط الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (خفض المتوسط العام البسيط للتعريفات إلى ١٥%)

الزيادة أو النقص في الحصيلة الجمركية				هيكل التعريفات الجمركية المقترح		
في حالة عدم استجابة الواردات		مع استجابة الواردات		التشتت **	عدد الفئات *	المتوسط العام البسيط
بالمليار جنيه مصري	(%) للناتج المحلي الإجمالي	بالمليار جنيه مصري	(%) للناتج المحلي الإجمالي			
(- ٢)	(- ٠,٤)	+ ٠,١٥	+ ٠,٠٣	٠,٩	٦	١٥%

المصدر: تم حسابه بواسطة الباحثة.

* الفئات الست تحديدا هي: (صفر و ٥% و ١٠% و ١٥% و ٢٥% و ٣٥%). ** التشتت مقلسا بمعامل التباين.

السيناريو الثاني: محاكاة هياكل التعريفات الجمركية لدى الدول النامية الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية إذا أخذنا في الاعتبار الفرض الأكثر واقعية وهو أن الطلب على الواردات يستجيب للانخفاض في الأسعار النسبية لها والنتائج عن تعديل معدلات التعريفات الجمركية، فإن تطبيق فئة جمركية واحدة فقط مقدارها ١٠% لن يؤدي إلى تناقص الحصيلة الجمركية بل إلى زيادتها؛ وإن كانت زيادة متواضعة تبلغ (٠,٤%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعادل حوالي ٢٠٠ مليون جنيه مصري. أما إذا افترضنا عدم استجابة الطلب على الواردات لانخفاض النسبي في أسعارها الناتج عن تخفيض معدلات التعريفات الجمركية، فإن النقص في الحصيلة الجمركية سوف يصل إلى (-٠,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، أي نحو ٢,٥ مليار جنيه مصري، كما يوضح الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦): أثر المزيد من تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية: محاكاة الدول النامية الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية (خفض المتوسط العام البسيط للتعريفات إلى ١٠%، وتطبيق فئة جمركية واحدة)

الزيادة أو النقص في الحصيلة الجمركية				هيكل التعريفات الجمركية المقترح		
في حالة عدم استجابة الواردات		مع استجابة الواردات		التشنت*	عدد الفئات	المتوسط العام البسيط
بالمليار جنيه مصري	(%) للناتج المحلي الإجمالي	بالمليار جنيه مصري	(%) للناتج المحلي الإجمالي			
(٢,٥-)	(٠,٥-)	٠,٢ +	٠,٠٤ +	صفر	١	١٠%

المصدر: تم حسابه بواسطة الباحثة.

* التشنت مقاسا بمعامل التعاير.

ونخلص من نتائج هذين السيناريوهين إلى أن التوسع المتوقع في الطلب على الواردات استجابة للتخفيضات في معدلات التعريفات الجمركية، يفسح المجال لمزيد من تحرير التجارة مع المحافظة على الإيرادات الحكومية. فقد أظهرت نتائج التقديرات أنه في ظل هذا الافتراض الأكثر واقعية، لن يؤدي تخفيض المتوسط العام البسيط للتعريفات الجمركية في مصر من (١٩%) إلى (١٥%) أو حتى إلى (١٠%) إلى تناقص الحصيلة الجمركية بل إلى زيادتها. وإن كانت هذه الزيادة المتوقعة في الحصيلة الجمركية زيادة متواضعة تتراوح ما بين ٠,٣% و ٠,٤% من الناتج المحلي الإجمالي (أي ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ مليون جنيه مصري).

أما في ظل أكثر الافتراضات تحفظا، وهو عدم استجابة الطلب على الواردات لانخفاض في الأسعار النسبية لها رغم تخفيض معدلات التعريفات الجمركية عليها، فإن أسوأ الآثار السلبية المحتملة على الإيرادات الحكومية بفعل الاتجاه نحو المزيد من تحرير التجارة هي تناقص الحصيلة الجمركية بمقدار يتراوح ما بين (-٠,٥%) و (-٠,٤%) من الناتج المحلي الإجمالي، (أي ما بين -٢ و -٢,٥ مليار جنيه مصري).

٥ - الخاتمة

قامت هذه الدراسة ببحث مدى التوافق أو التعارض بين هدفي تحرير التجارة والمحافظة على الإيرادات الحكومية في مصر، وذلك باستخدام تحليل التوازن الجزئي لتقدير آثار جهود تحرير التجارة التي قامت بها الحكومة المصرية عام ٢٠٠٤ على الإيرادات الحكومية، ومحاكاة الآثار المتوقعة لمزيد من تحرير التجارة على هذه الإيرادات. وقد أخذ هذا التحليل في الاعتبار التعديلات في هيكل التعريفات الجمركية والمرونة السعرية للطلب على الواردات.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن التعديلات الجمركية عام ٢٠٠٤ سوف تؤدي إلى تخفيض الإيرادات الحكومية في الأجل القصير، إلا أن الزيادة المتوقعة في الواردات نتيجة لانخفاض أسعارها سوف تساعد على الحد من تناقص الحصيلة. وبمحاكاة الهياكل الجمركية السائدة في المتوسط لدى الدول النامية الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية، أظهرت الدراسة أن مزيدا من تحرير التجارة في مصر يمكن أن يساعد على زيادة الإيرادات الحكومية كنتيجة للتوسع المتوقع في الطلب على الواردات. وإن كانت هذه الزيادة في الإيرادات زيادة متواضعة تتراوح ما بين ٠,٠٣% و ٠,٠٤% من الناتج المحلي الإجمالي (أي ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ مليون جنيه مصري). كما أوضحت نتائج التقديرات أن تقليل عدد فئات التعريفات الجمركية من ٢٧ فئة إلى ست فئات أو حتى إلى فئة واحدة ليست له آثار سالبة على الحصيلة الجمركية بل يساعد على تبسيط وترشيد هيكل التعريفات الجمركية.

وختاما، تؤكد الدراسة أنه حتى إذا أدى تحرير التجارة إلى نقص الحصيلة الجمركية في الأجل القصير، فإن المنافع المتوقعة من تحرير التجارة في الأجلين المتوسط والطويل جديرة بالعمل على تحقيقها وتعظيم استعادة الاقتصاد القومي منها، مع القيام في ذات الوقت بترشيد الإنفاق العام وإصلاح هيكل الضرائب المحلية لإيجاد مصادر بديلة للإيرادات الحكومية.

الملحق رقم (١): تحرير الواردات المصرية في إطار اتفاقية المشاركة المصرية-الأوروبية

أولاً: الواردات الصناعية المصرية

خلال فترة انتقالية مدتها خمسة عشرة عاماً من بدء تطبيق اتفاقية المشاركة، يتم تخفيض الضرائب الجمركية على الواردات الصناعية المصرية من الاتحاد الأوروبي وفقاً لتوقيتات مختلفة بالنسبة للسلع الواردة في أربع قوائم:

- القائمة الأولى: تشمل بعض الخامات والسلع الرأسمالية. ويتم تخفيض الضرائب الجمركية عليها بنسبة ٢٥% اعتباراً من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، ثم تخفض بنفس هذه النسبة في كل سنة من السنوات الثلاث التالية حتى تصبح معفاة تماماً.
- القائمة الثانية: تتضمن السلع الوسيطة وبعض الخامات والسلع الرأسمالية غير الواردة في القائمة الأولى. ويتم تخفيض الضرائب الجمركية عليها بنسبة ١٠% بعد مرور ثلاث سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، ثم تخفض بنسبة ١٥% في كل سنة من السنوات الست التالية حتى تصبح معفاة تماماً.
- القائمة الثالثة: تتعلق بالسلع تامة الصنع وبعض السلع الوسيطة غير الواردة في القائمة الثانية. ويتم تخفيض الضرائب الجمركية عليها بنسبة ٥% بعد مرور خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، ثم تخفض بنسبة ٥% في السنة التالية وبنسبة ١٥% في كل سنة من السنوات السبع التالية حتى تصبح معفاة تماماً.
- القائمة الرابعة: تشمل سيارات الركوب والمقطورات ونصف المقطورات وعربات الرحلات. ويتم تخفيض الضرائب الجمركية عليها بنسبة ١٠% بعد مرور ست سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، ثم تخفض بنسبة ١٠% في كل سنة من السنوات التسع التالية حتى تصبح معفاة تماماً.

ولما كان تخفيض التعريفات الجمركية على السلع الرأسمالية والمواد الخام والمنتجات الوسيطة يتم في السنوات الأولى من الفترة الانتقالية، أما التعريفات الجمركية على السلع النهائية فيتم تخفيضها في السنوات الأخيرة من هذه الفترة، يصبح من المتوقع ارتفاع معدل الحماية الفعالة خلال السنوات الأولى من تطبيق اتفاقية المشاركة، قبل أن يعاود الانخفاض بنهاية الفترة الانتقالية. ومن المعروف أن ارتفاع معدل الحماية الفعالة يؤدي إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية حيث تتجه هذه الموارد نحو الصناعات المنتجة للسلع النهائية والمتمتعة بأكثر قدر من الحماية في الأجل المتوسط. كما يصبح تحرير التجارة أكثر صعوبة في السنوات النهائية من الفترة الانتقالية بالنسبة للصناعات التي اعتادت على الحماية الفعالة المرتفعة.

ثانياً: الواردات المصرية من المنتجات الحيوانية والزراعية

وبالنسبة للواردات المصرية من المنتجات الحيوانية والزراعية، فيتم تخفيض الضرائب الجمركية عليها على النحو التالي:

- إلغاء الضرائب الجمركية من فئة ١% و ٥% على بعض المنتجات مثل: الأبقار الحية، تقاوي البطاطس، بذور عباد الشمس، فول صويا، لبن مجفف في عبوات، لبن مجفف للأطفال.
- تخفيض الضرائب الجمركية من فئة ٥% إلى ٢٠% بنسب تتراوح بين ٢٥% و ٥٠%، على حصص محددة من الواردات مثل: لحوم الأبقار (تخفيض معدل التعريفات المطبق حالياً وهو ٥% بنسبة ٥٠%)، على حصة قدرها

٢٥ ألف طن)، طماطم محضرة أو محفوظة (تخفيض معدل التعريف المطبق حاليا وهو ٥% بنسبة ٥٠%، على حصة قدرها ٥٠٠ طن)، جبن (تخفيض معدل التعريف المطبق حاليا وهو ١٠% بنسبة ٥٠%، على حصة قدرها ٢٠٠٠ طن).

- تخفيض الضرائب الجمركية من بعض الفئات الأعلى من ٢٠% بنسبة ٢٥%، على حصص محددة من الواردات، مثل: تفاح طازج (تخفيض معدل التعريف المطبق حاليا وهو ٤٠% بنسبة ٢٥%، على حصة قدرها ٥٠٠ طن).

ثالثا: الواردات المصرية من المنتجات الزراعية المصنعة

أما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية المصنعة، فيتم تخفيض الضرائب الجمركية عليها على النحو التالي:

- إعفاء تام لبعض المنتجات بعد عامين من دخول اتفاقية المشاركة حيز النفاذ، مثل: زبد، جلود وريش وزغب طيور، إسفنج طبيعي، عصارات وخلصات نباتية.

- تخفيض الضرائب الجمركية على بعض المنتجات بنسبة ٥% بعد عامين من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، وبنسبة ١٠% بعد ثلاثة سنوات، وبنسبة ١٥% بعد أربعة سنوات، مثل: مرجرين، زبدة كاكاو، مسحوق كاكاو، خضر وفواكه محضرة، صلصات.

- تخفيض الضرائب الجمركية على بعض المنتجات بنسبة ٥% بعد عامين من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، وبنسبة ١٥% بعد ثلاثة سنوات، وبنسبة ٢٥% بعد أربعة سنوات، مثل: عاج، شحوم ودهون وزيت حيوانية، مصنوعات سكرية، شيكولاتة، خلاصات الشعير (مالت)، عجائن غذائية، كعك وبسكويت، خمائر، مياه بما فيها المياه المعدنية، مخاليط عطرية.

وتجدر الإشارة إلى أن نسب التخفيض في الضرائب الجمركية تحسب بالاعتماد على معدلات التعريف الجمركية المطبقة في مصر وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

الملحق رقم (٢): مرونة الطلب السعرية على الواردات المصرية (مصنفة عند المستوى التفصيلي الثاني من النظام الجمركي المنسق)

المرونة	السلعة المستوردة	البند
٠,٤	حيوانات حية	٠١
١,١٥	لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل	٠٢
١,١٣	أسماك وقشريات، رخوية وغيرها من اللاقريات المائية	٠٣
١,١	ألبان ومنتجات صناعة الألبان، بيض طيور، عسل طبيعي	٠٤
٠,٨٥	منتجات أخرى من أصل حيواني	٠٥
٠,٩٥	أشجار ونباتات حية، بصلات وبصيلات وجذور وما شابهها، أزهار	٠٦
٠,٦٠	خضر ونباتات وجذور ودرنات، صالحة للأكل	٠٧
٠,٦	فواكه وأثمار قشرية صالحة للأكل، قشور حمضيات وقشور بطيخ أو شمام	٠٨
تابع الجدول في الصفحة التالية		

٠,٩٥	بن، شاي، مته، بهارات، توابل	٠٩
٠,٤٠	حبوب	١٠
١,١	منتجات مطاحن، شعير ناشط (مالت)، نشاء حبوب أو جذور أو درنات	١١
٠,٤	بذور وأثمار زيتية، حبوب وبذور وأثمار متنوعة، نباتات للصناعة	١٢
٠,٧	صمغ اللك، صمغ وراتنجات وغيرها من العصارات النباتية	١٣
٠,٤	مواد صفر نباتية، منتجات أخرى من أصل نباتي غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر	١٤
١,١	شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية، منتجات تفككها دهون غذائية محضرة من شموع من أصل حيواني أو نباتي	١٥
١,١٥	محضرات لحوم ومحضرات أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من اللاققرات المائية	١٦
١,١٥	سكر ومصنوعات سكرية	١٧
١,١٥	ككاو ومحضراته	١٨
١,١	محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشاء أو الحليب	١٩
١,١	محضرات خضر ومحضرات أثمار قشرية أو فواكه ومحضرات من أجزاء آخر من النباتات	٢٠
١,١	محضرات غذائية متنوعة	٢١
١,١٥	مشروبات، وسوائل كحولية، وخل	٢٢
٠,٧	بقايا ونفايات صناعة الأغذية	٢٣
١,١٥	تبغ وأبدال تبغ مصنعة	٢٤
١,٢١	ملح، كبريت، أتربة وأحجار، مواد جيسية، كلس (جير) أسمنت	٢٥
٠,٤	خامات معادن خبث ورماد	٢٦
١,٦٥	وقود معدني، زيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، ومواد قارية، وشموع معدنية	٢٧
١,٦٥	منتجات كيميائية غير عضوية، مركبات عضوية أو غير عضوية من معادن ثمينية، أو من معادن أتربة نادرة أو من عناصر مشعة أو من نظائر	٢٨
١,٦٥	منتجات كيميائية عضوية	٢٩
١,٦٥	منتجات الصيدلة	٣٠
١,٦٥	أسمدة	٣١
١,٤	خلاصات للذباغة والصبغة، مواد ذباغة ومشتقاتها، أصباغ، ألوان سطحية (بيجمنت) ومواد ملونة آخر، دهانات ورنيش	٣٢
١,٦٥	زيوت عطرية وراتنجات عطرية محضرات عطور أو تطرية (كوزماتيك) أو تجميل (تواليت)	٣٣
١,٦٥	صابون، عوامل عضوية ذات نشاط سطحي، محضرات غسل، محضرات تشحيم، شموع اصطناعية، شموع محضرة، محضرات طب أسنان أساسها الجص	٣٤
١,٤	مواد زلالية، منتجات أساسها النشاء المعدل، غراء، إنزيمات	٣٥
١,٦٥	بارود ومقجرات، منتجات نارية فنية، ثقاب، خلائط معدنية لإحداث الاشتعال	٣٦
١,٦٥	منتجات تصوير فوتوغرافي أو سينمائي	٣٧
١,٥	منتجات كيميائية متنوعة	٣٨
١,٦	لدائن ومصنوعاتها	٣٩
١,٦	مطاط ومصنوعاته	٤٠
٠,٧	صلال وجلود خام (عدا الجلود بفراء)، جلود مدبوغة أو مهياة	٤١

تابع الجدول في الصفحة التالية

٢	مصنوعات من جلد، ولوازم السفر، وحقائب يدوية وأوعية مماثلة لها، ومصنوعات من مصاريح الحيوانات	٤٢
١,٢٥	جلود بفراء طبيعية وفراء مقلدة (اصطناعية)، ومصنوعاتهم	٤٣
١,٤٠	خشب ومصنوعاته، فحم خشبي	٤٤
١,٢	فلين ومصنوعاته	٤٥
٠,٩	مصنوعات من القش أو الحلفاء أو غيرها من مواد الصفر، أصناف صناعتي الحصر والسلال	٤٦
١,٢٥	عجائن من خشب أو مواد ليفية سليولوزية أخرى، ورق وورق مقوى (نفايات وفضلات) بغرض إعادة التصنيع	٤٧
١,٤	ورق وورق مقوى، مصنوعات من عجينة السليولوز من ورق أو ورق مقوى (كرتون)	٤٨
١,٤	كتب، وصحف، وصور، وغيرها من منتجات صناعة الطباعة، ومخطوطات يدوية ومستنسخات وتصاميم	٤٩
١,٣	حرير طبيعي	٥٠
١,٣	صوف وبر حيواني ناعم أو خشن، خيوط وأقمشة منسوجة من شعر الخيل	٥١
١,٣	قطن	٥٢
١,١	ألياف نسجية نباتية أخرى خيوط وأقمشة منسوجة منها	٥٣
١,٥	شعيرات تركيبية أو اصطناعية	٥٤
١,٥	ألياف تركيبية أو اصطناعية غير مستمرة	٥٥
١	حشو لباد، ومنسوجات خيوط خاصة، وحبال	٥٦
١,٣	سجاد أو أغطية أرضيات أخرى من مواد نسجية	٥٧
١,٣	أقمشة خاصة منسوجة، أقمشة بسطوح ذات حمل "أوبار" من مواد نسجية	٥٨
١,٣	نسيج مشربة أو مطلية أو مغطاة، أصناف نسجية للاستخدام التقني أو الصناعي	٥٩
١,٣	أقمشة مصنرة أو كروشية	٦٠
٢,٥	ألبسة وتوابع الألبسة من مصنرات أو كروشية	٦١
٢,٥	ألبسة وتوابع الألبسة، من غير المصنرات أو الكروشية	٦٢
٢	أصناف أخرى جاهزة من مواد نسجية، مجموعات (أطقم)، ألبسة مستعملة وأصناف نسجية مستعملة	٦٣
٢,٥	أحذية وما يماثلها وأجزاءها	٦٤
٢	أغطية رأس وأجزاءها	٦٥
١,٥	مظلات مطر، مظلات شمس، وعصي، وسياط الفروسية، وأجزاء هذه الأصناف	٦٦
١,٥	ريش وزغب، ومحضرات وأصناف مصنوعة منهما، أزهار اصطناعية، أصناف من شعر بشري	٦٧
١,٦	مصنوعات من حجر أو جص أو أسمنت أو حرير صخري (أسبستوس أو أمياننت) أو ميكافون من مواد مماثلة	٦٨
٢,٢٥	منتجات من خزف	٦٩
٢,٢٥	زجاج ومصنوعاته	٧٠
٢,٢٥	لؤلؤ طبيعي أو مستنبت، وأحجار كريمة أو شبه كريمة، ومعادن ثمينة ومعادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة، ومصنوعات هذه المواد	٧١
٢	حديد صب (زهر) وحديد صلب (فولاز)	٧٢
٢,٢٥	مصنوعات من حديد صب (زهر)، أو فولاز	٧٣
تابع الجدول في الصفحة التالية		

٢	نحاس ومصنوعاته	٧٤
٢	نيكل ومصنوعاته	٧٥
٢	ألومنيوم ومصنوعاته	٧٦
-	(فصل احتياطي) لاستعمال لاحق محتمل في النظام المنسق	٧٧
٢	رصاص ومصنوعاته	٧٨
٢	زنك (توتياء) ومصنوعاته	٧٩
٢	قصدير ومصنوعاته	٨٠
٢	معادن عادية أخرى، خلائط معدنية خزفية (سيرميت)، ومصنوعاتها	٨١
٢,٥	عدد، أدوات قاطعة وأدوات مائدة من معادن عادية، وأجزاء هذه الأصناف من معادن عادية	٨٢
٢,٢٥	أصناف متنوعة من معادن عادية	٨٣
٢	مفاعلات نووية، مراحل، آلات وأجهزة وأدوات آلية، أجزاءها	٨٤
٣,٢٥	آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاءها، أجهزة تسجيل وإذاعة الصوت والصورة في الإذاعة المرئية (تلفزيون)، وأجزاء ولوازم هذه الأجهزة	٨٥
٢,٢٥	قاطرات وعربات ومعدات للسكك الحديدية أو ما يماثلها، وأجزاءها، أجهزة إشارة آلية أو كهربائية لطرق المواصلات	٨٦
٢٠,٢٥	سيارات وجرارات ودراجات ومركبات وعربات أخرى وأجزاءها	٨٧
٣,٠٠	مركبات جوية ومركبات فضائية وأجزاءها	٨٨
٢,٥	سفن، وقوارب، ومنشآت عائمة	٨٩
٢,٥	آلات وأجهزة للبصريات، أو التصوير الفوتوغرافي أو السينمائي، أو للقياس، أو للفحص والمراقبة أو للقياس والضبط الدقيق، وأدوات وأجهزة للطب أو للجراحة، وأجزاء ولوازم هذه الأدوات والأجهزة	٩٠
١,٨	الساعات وأجزاءها	٩١
٢	أدوات موسيقية، أجزاءها ولوازمها	٩٢
٠,٨	أسلحة وذخائر، أجزاءها ولوازمها	٩٣
١,٤	أثاث، أثاث للطب والجراحة، أصناف للأسرة (حشايا، حوامل، وسائد وأصناف محشوة مماثلة) أجهزة إنارة غير مذكور ولا داخلية في مكان آخر، إشارات ضوئية، ولوحات إعلانية أو إرشادية مضيئة، وأصناف مماثلة منشآت مسبقة الصنع	٩٤
١,٥	لعب أطفال والالعاب مجتمعات، أصناف للتسلية أو أصناف رياضية، أجزاءها ولوازمها	٩٥
١,٢٥	مصنوعات متنوعة	٩٦
١,٠٠	تحف فنية، وقطع أثرية	٩٧
١	(فصل احتياطي) لتصنيفات خاصة من قبل الأطراف المتعاقدة	٩٨
١	(فصل احتياطي) لاستعمالات خاصة من قبل الأطراف المتعاقدة	٩٩

المصادر: Stern et al. 1976; Kee et al. 2004.

المراجع

باللغة العربية

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

جلال، أحمد، وسميحة فوزي، ٢٠٠١، "لغز الصادرات في مصر"، آراء في السياسة الاقتصادية، العدد ٩، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، أغسطس.

جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، ٢٠٠٤، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤١٠ لسنة ٢٠٠٤ بتعديل التعريف الجمركية، الجريدة الرسمية، العدد ٥٠ مكرر (أ)، الصادر في ٢ ذي القعدة سنة ١٤٢٥ هـ، الموافق (١٤ ديسمبر سنة ٢٠٠٤ م).

حلمي، أمنية، ٢٠٠٣، "تطوير الإدارة الجمركية في مصر"، ورقة عمل رقم ٨١، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، إبريل.

مجلس الشعب، ٢٠٠٤، تقرير لجنة الخطة والموازنة عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ومشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، العام الثالث من الخطة الخمسية (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧)، مايو.

وزارة التجارة الخارجية والصناعة، ٢٠٠٤، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤، بإصدار التعريف الجمركية، الطبعة الأولى.

وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية المصرية، ٢٠٠٤، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٢٩ لسنة ٢٠٠٠، بإصدار التعريف الجمركية، الطبعة الثانية.

وزارة التجارة الخارجية، مصر، ٢٠٠٢، تحرير التجارة في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، (يوليو).

باللغة الإنجليزية

Abed, George. 1998. *Trade liberalization and tax reform in the southern Mediterranean region*. International Monetary Fund (IMF) Working Paper, no. 98/49. Washington, D.C.: IMF.

Abed, George. 2000. Trade liberalization and tax reform in the southern Mediterranean region. In *Trade policy developments in the Middle East and North Africa*, edited by Bernard Hoekman and Hanaa Kheir-El-Din. Washington, D.C.: Mediterranean Development Forum, the World Bank.

Abed, George T., Liam Ebrill, Sanjeev Gupta, Benedict Clements, Ronal McMorran, Anthony Pellechio, Jerald Schiff, and Marijn Verhoeven. 1998. *Fiscal reforms in low-income countries: Experience under IMF-supported programs*. IMF Occasional Paper, no. 160. Washington, D.C.: IMF.

Amiti, Mary. 2004. *Are uniform tariffs optimal?* IMF Working Paper Series, no. 04/72. Washington, D.C.: IMF.

- Andriamananjara, Shuby, and John Nash. 1997. *Adjusting to new realities: MENA, the Uruguay Round, and the EU-Mediterranean Initiative*. IMF Working Paper, no. 97/5. Washington, D.C.: IMF.
- Baldwin, Robert E. 2003. Openness and growth: What's the empirical relationship? In *Challenges to globalization*, edited by Robert E. Baldwin and L. Alan Winters. Chicago: University of Chicago Press.
- Blonigen, Bruce, and Wesley Wilson. 1999. Explaining Armington: What determines substitutability between home and foreign goods? *Canadian Journal of Economics* 32, no.1:1-21.
- Coe, David T., Elhanan Helpman, and Alexander W. Hoffmaister. 1997. North-South research and development spillovers. *Economic Journal* 107, no.5.
- Corden, W.M. 1992. *International trade theory and policy*. Brookfield, Vt.: Edward Elgar.
- Dahl, Henrik, Shantayanan Devarajan, and Sweder Van Wijnbergen. 1994. Revenue-neutral tariff reform: Theory and application to Cameroon. *The Economic Studies Quarterly* 45, no.3.
- Ebrill, Liam, Janet Stotsky, and Reint Gropp. 1999. *Revenue implications of trade liberalization*. IMF Occasional Paper, no. 180. Washington, D.C.: IMF.
- Ebrill, Liam, Janet Stotsky, and Reint Gropp. 2002. Fiscal dimensions of trade liberalization. In *Development, trade, and the WTO*, edited by Bernard Hoekman, Aaditya Mattoo, and Philip English. Washington, D.C.: The World Bank.
- El-Mikawy, Noha and Ahmed Ghoneim. 2003. Political economy aspects of trade reform in Egypt. In *Institutional and policy challenges facing the Egyptian economy*, edited by Heba Nassar and Ahmed Ghoneim. Cairo: Center of Economic and Financial Research, Cairo University.
- European Union. 2004.
<http://europa.eu.int/comm/trade/issues/sectoral/industry/textile/Legis/textariff.htm>
- Evenett, Simon, and Dorsati Madani. 2000. *Does Trade reform jeopardize the provision of public goods? Evidence from ten developing nations*. August.
- Feltenstein, Andrew. 1992. *Tax policy and trade liberalization: An application to Mexico*. IMF Working Paper, no. 108. Washington, D.C.: IMF.
- Fisman, Raymond, and Shang-Jin Wei. 2001. *Tax rates and tax evasion: Evidence from 'Missing Imports' in China*. National Bureau of Economic Research (NBER) Working Paper, no. 8551. Cambridge, MA: NBER.
- Gallaway, Michael, Christine McDaniel, and Dandra Rivera. 2003. Short-run and long-run industry-level estimates of US Armington elasticities. *North American Journal of Economics and Finance* 14:49-68.

- Gatti, Roberta. 2001. *Corruption and trade tariffs, or a case for uniform tariffs*. Policy Research Working Paper, no. 2216. Washington, D.C.: The World Bank.
- Hanson, Gordon H., Raymond, J. Mataloni Jr., and Matthew J. Slaughter. 2003. *Vertical production networks in multinational firms*. NBER Working Paper, no. 9723. Cambridge, MA: NBER.
- IMF (International Monetary Fund). 2004. *Government finance statistics yearbook 2004*. Washington, D.C.: IMF.
- Kee, Hiau Looi, Alessandro Nicita, and Marcelo Olarreaga. 2004. *Import demand elasticities and trade distortions*. Policy Research Working Paper, no. 3452. Washington, D.C.: World Bank.
- Keen, M., and J. Lighthart. 1999. *Coordinating tariff reduction and domestic tax reform*. International Monetary Fund (IMF) Working Paper, no. 99/93. Washington, D.C.:IMF.
- Keen, M. and Lighthart, J.2004. *Coordinating tariff reduction and domestic tax reform under imperfect competition*. Working Paper, no. 2004-78. The Netherlands: Tilburg University.
- Konan, Denise Eby, and Keith E. Maskus. 2000. Joint trade liberalization and tax reform in a small open economy: The case of Egypt. *Journal of Development Economics* 61, no. 2.
- Lewis, William. 2003. *The power of productivity: Why some countries are rich, why most are poor-and what we can do*. Chicago: University of Chicago Press.
- Madani, Dorsati. 2001. *Regional integration and industrial growth among developing countries: The case of three ASEAN members*. Policy Research Working Paper, no. 2697. Washington, D.C.: The World Bank.
- Madani, Dorsati, and Marelo Olarreaga. 2002. *Politically optimal tariffs: An application to Egypt*. Policy Research Working Paper, no. 2882. Washington D.C.: The World Bank.
- Marquez, Jaime. 1999. Long-period stable trade elasticities for Canada, Japan, and the United States. *Review of International Economics* 7:102-116.
- . 2002. *Estimating trade elasticities*. Boston: Kluwer.
- Maskus, Keith E., and Denise Eby Konan. 1997. Trade liberalization in Egypt. *Review of Development Economics* 1, no. 3 (October).
- Matlanyane, Adelaide, and Chris Harmse. 2002. Revenue implications of trade liberalization in South Africa. *South African Journal of Economics* 70, no. 2.
- Matusz, Steve J., and David Tarr. 1999. *Adjusting to trade policy reform*. Policy Discussion Working Paper, no. 2142. Washington, D.C.: The World Bank.

- Mitra, Pradeep. 1992. The coordination reform of tariffs and indirect taxes. *World Bank Research Observer* 7, no.2.
- Ministry of Finance. 2004. *Egyptian Economic Monitor* 1, no.2 (December).
- Nashashibi, Karim. 2002. *Fiscal revenues in south Mediterranean Arab countries: Vulnerabilities and growth potential*. IMF Working Paper, no. 02/67. Washington, D.C.: IMF.
- Ng, Francis, and Alexander Yeats. 2000. *Production sharing in East Asia: Who does what for whom and why?* World Bank Policy Research Paper, no. 921. Washington, D.C.: The World Bank.
- Panagariya, Arvind, Shekhar Shah, and Deepak Mishra. 2001. Demand elasticities in international trade: Are they really low? *Journal of Development Economics* 64:313-342.
- Panagariya, Arvind, and Dani Rodrik. 1993. Political economy arguments for a unified tariff. *International Economic Review* 34: 3 (August).
- Pritchett, Lant, and Geeta Sethi. 1994. Tariff rates, tariff revenue, and tariff reform: Some new facts. *World Bank Economic Review* 8.
- Refaat, Amal. 2003. *Trade-induced protectionism in Egypt's manufacturing sector*. ECES Working Paper, no. 85. Cairo: Egyptian Center For Economic Studies.
- Sachs, Jeffrey D., Andrew Warner, Anders Aslund, and Stanley Fischer. 1995. *Economic reform and the process of global integration*. Brookings Papers on Economic Activity 1995, no.1 (25th Anniversary Issue).
- Sebastian, Edward. 1994. *Trade and industrial policy reform in Latin America*. NBER Working Paper Series, no. 4772. Cambridge, MA: NBER.
- . 1993. Openness, trade liberalization, and growth in developing countries. *Journal of Economic Literature* (September).
- Sharer, R. et al. 1998. *Trade liberalization in IMF-supported programs*. International Monetary Fund (IMF), World Economic and Financial Surveys. Washington, D.C.: IMF.
- Slaughter, Matthew J. 2003. Tariff elimination for industrial goods: Why the gains will far outweigh any losses? Background paper prepared for the National Foreign Trade Council, Inc., Washington, D.C., August.
- Srinivasan, T.G. 2002. Globalization in MENA- A long term perspective. Paper read at the Fourth Mediterranean Development Forum, Amman, Jordan, October 6-9.
- Stern, Robert, et al. 1976. A compendium of price elasticities in international trade. London: Macmillan Press.

- Stotsky, Janet, Esther Suss, and Stephen Tobarick. 2000. Trade liberalization in the Caribbean. *Finance and Development* 37, no. 2. Washington, D.C.: IMF
- Tanzi, Vito, and H. H. Zee. 2000. *Tax policy for emerging markets: Developing countries*. IMF Working Paper, no. 00/35. Washington, D.C.: IMF.
- World Bank. 2002. *World development indicators*. CD-ROM. Washington, D.C.: The World Bank
- World Bank. 2003. *Globalization, growth, and poverty: Building an inclusive world economy*. Washington, D.C.: The World Bank
- WTO (World Trade Organization). 2003. *Adjusting to trade liberalization- The role of policy, institutions and WTO disciplines*. Special Study, no. 7. Geneva: WTO.
- . 2004. *World Trade Report 2004*. Geneva: WTO.
- Zafar, Ali. 2005. *Revenue and the fiscal impact of trade liberalization: The case of Niger*. Policy Research Working Paper, no. 3500. Washington, D.C.: The World Bank: